

Distr.: General  
17 April 2015  
Arabic  
Original: English

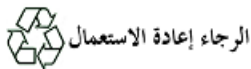
الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية والعشرون  
٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

ملديف

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. ولا يعبر محتواها، بأي حال، عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة.



(A) GE.15-07926 040515 040515



## موجز تنفيذي

أحرزت جمهورية ملديف تقدماً ملحوظاً في التنمية الاقتصادية والبشرية، وتحركت بسرعة ملحوظة لتحقيق هدف التحول إلى مجتمع حديث ومتقدم. وتعاون البلد تعاوناً بنائاً مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فوجه في عام ٢٠٠٥ دعوة دائمة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، واستضاف ست زيارات حتى الآن. وقد صدقت ملديف على سبع من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع، وعلى خمسة بروتوكولات اختيارية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على الاتفاقيات الأساسية الثمان لمنظمة العمل الدولية التي تتناول أربع فئات من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وخلال الاستعراض الأول، تلقت ملديف ١٢٦ توصية، قبلت منها الحكومة ٨٩ قبولاً تاماً، و ١١ قبولاً جزئياً، وأحاطت علماً بست منها، ورفضت ٢٠ توصية مع بيان الأسباب. ويسرّ ملديف أن تبلغ أتمها، خلال السنوات الأربع الماضية، نفذت بالكامل ما مجموعه ٥٨ توصية، و نفذت جزئياً ٣٢ توصية.

وفيما يخص التعليم، توفر ملديف، خلافاً لمعظم البلدان النامية، التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية العليا كما توفر امتحانات محلية ودولية مجانية لجميع الأطفال، معتمدة سياسة "عدم التخلي عن أي طفل". وفيما يخص الإسكان، بنت الحكومة، حتى الآن، ٢ ٦٣٠ وحدة سكنية اجتماعية موفرة بذلك سكناً آمناً ولائقاً وميسور التكلفة لـ ١٧ ٥٠٠ شخص. وتشكل مسألة تعزيز الصحة وحمايتها أولوية من الأولويات الرئيسية، إلى جانب توفير الرعاية الصحية الشاملة. وقد حققت ملديف الأهداف ٤ و ٥ و ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية فأصبحت معدلات وفيات الرضع والأمهات فيها تعادل معدلات البلدان المتقدمة. وقضت ملديف على شلل الأطفال وظلت خالية من الملاريا لأكثر من ثلاثة عقود، ولا توجد فيها أمراض أخرى يمكن الوقاية منها بالتحصين. وحاولت ملديف عدة مرات تعزيز نظام العدالة الجنائية والوصول إلى العدالة. وعلى وجه الخصوص، صدر في عام ٢٠١٤ قانون جنائي منقح قوي مع عدة قوانين رئيسية أخرى مثل قانون مكافحة التعذيب، وقانون السجن والإفراج المشروط، وقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وقانون تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية ونقل السجناء.

وحققت ملديف مكاسب كبيرة في حماية حقوق الفئات الضعيفة. فقد عزز قانون منع العنف المنزلي، وقانون الجرائم الجنسية وقانون منع التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي إطار حماية النساء والأطفال والمهاجرين من العنف والاستغلال الجنسي. وأعطى القانون المتعلق بالإعاقة دفعة قوية للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فسمح بالحصول على المساعدة المالية، ووضع لوائح بشأن المعايير الدنيا وتحديد الهوية، والعمل الإيجابي، في الوقت الذي لقي فيه قانون مكافحة الاتجار بالبشر ترحيباً بوصفه علامة بارزة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

ولا تزال التحديات قائمة. ومن التحديات المستمرة **الانتشار الشديد** للعدد الصغير جداً من السكان في منطقة واسعة، والتحديات الإنمائية والوجودية التي يطرحها **تغيير المناخ**، وتحديات **القدرات والإدارة** المطروحة لكون ملديف من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواجه إعمال حقوق الإنسان في البلد مشاكل جديدة ناتجة عن وجود تحديات ناشئة من قبيل **القضايا الدينية** التي يسببها اختلاف تفسير التعاليم الدينية، وارتفاع معدل انتشار تعاطي المخدرات، ومسألة **عنف العصابات** التي ترتبط بهذا الانتشار ارتباطاً وثيقاً. وبالمثل، تشكل عملية **توطيد الديمقراطية** أيضاً تحدياً للحكومة، لا سيما أن المؤسسات الحديثة العهد والجديدة تخضع للحقائق القاسية التي تفرضها عملية توطيد الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وتصر الحكومة على منع الانتكاس وتجنب انهيار النظام الديمقراطي. وهي عازمة على الحفاظ على أصالة رحلتنا الديمقراطية ببقائها مخلصمة للدستور والقوانين، كما أنها ملتزمة بغرس ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو كامل، والالتزام بالمعايير الدولية، مع الحفاظ على طابعها الفريد. وبذلك، ستحقق ديمقراطية **ملديفية حقيقية**.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٢		.....	موجز تنفيذي
٥	٩-١	.....	مقدمة - أولاً
٦	١٢-١٠	.....	المنهجية - ثانياً
٧	٢٤-١٣	.....	المعلومات الأساسية والإطار: التطورات منذ الاستعراض السابق - ثالثاً
٧	١٧-١٦	.....	ألف - إعمال حقوق الإنسان وآلياتها على الصعيد الوطني
٨	٢١-١٨	.....	باء - التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان
٩	٢٤-٢٢	.....	جيم - نطاق الالتزامات الدولية
٩	٩٨-٢٥	.....	متابعة الاستعراض السابق والإنجازات والتحديات - رابعاً
٩	٤٩-٢٥	.....	ألف - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
٩	٣١-٢٥	.....	١- التعليم
١١	٤٠-٣٢	.....	٢- السكن
١٣	٤٩-٤١	.....	٣- الصحة
١٥	٦٢-٥٠	.....	باء - الحقوق المدنية والسياسية
١٥	٥٣-٥٠	.....	١- العدالة الجنائية
١٦	٥٧-٥٤	.....	٢- القانون الجنائي
١٦	٥٩-٥٨	.....	٣- الشريعة
١٧	٦١-٦٠	.....	٤- الدين
١٧	٦٢	.....	٥- الحق في المعلومات
١٧	٩٨-٦٣	.....	جيم - حقوق الفئات الضعيفة
١٧	٧٨-٦٣	.....	١- المرأة
٢١	٨٥-٧٩	.....	٢- الأطفال
٢٢	٩٠-٨٦	.....	٣- الأشخاص ذوو الإعاقة
٢٣	٩٨-٩١	.....	٤- المهاجرون وضحايا الاتجار
٢٤	١٢٠-٩٩	.....	القضايا الهيكلية والتحديات الناشئة - خامساً
٢٤	١٠١-٩٩	.....	ألف - شدة تناثر السكان
٢٥	١٠٥-١٠٢	.....	باء - المسائل الدينية
٢٥	١١٠-١٠٦	.....	جيم - المخدرات
٢٦	١١٢-١١١	.....	دال - عنف العصابات
٢٧	١١٦-١١٣	.....	هاء - توطيد الديمقراطية
٢٨	١١٨-١١٧	.....	واو - المناخ والتدهور البيئي
٢٨	١٢٠-١١٩	.....	زاي - القيود المفروضة على القدرات
٢٩	١٢٣-١٢١	.....	خاتمة - سادساً
٣٠		.....	مرفق

## أولاً - مقدمة

١- يُقدّم هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦. وهو يقدم بياناً لتنفيذ التوصيات المقبولة والتطورات التي شهدتها حالة حقوق الإنسان في ملديف عقب الاستعراض الأولي للبلد في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل أثناء الدورة التاسعة للفريق العامل المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٢- وتحتفل ملديف، هذا العام، باليوبيل الذهبي للاستقلال. فقد نال البلد استقلاله عن بريطانيا في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٦٥. وقبل ذلك بعدة أعوام، سنّت ملديف دستوراً مكتوباً وكفلت الاقتراع العام للبالغين في عام ١٩٣٢. ومنذ ذلك الحين، أصبحت حماية حقوق الفرد رحلة خاضها مواطنو ملديف بمساعدة شركائنا الدوليين وحاولوا خلالها إيجاد حلول محلية لمشاكل محلية. وكان النهج الإنمائي للبلد نجحاً يشكل فيه ضمان الحقوق الأساسية للأفراد عنصراً محورياً لتخطيط التنمية الوطنية.

٣- وخلال العقود الخمسة الماضية، حققت ملديف تقدماً ملحوظاً في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، خرجت ملديف من قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً، وهي ثالث بلد فقط خرج من المجموعة منذ عام ١٩٧١.

٤- وعلى الرغم من هذه الإنجازات، تعترف الحكومة بالتحديات الهائلة التي يواجهها البلد، ولا تزال ملتزمة بالنهوض بحقوق الشعب ورفاهه، مع التركيز بوجه خاص على الحد من عدم المساواة، وتمكين الشباب، وتعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي. وملديف معرضة بشدة للتحديات الفريدة الناجمة عن حجمها الصغير وانتشارها الجغرافي وتغير المناخ. وتظل هذه التحديات عوائق هامة تحول دون تقدم البلد نحو توطيد الديمقراطية توطيداً كاملاً، وهو تقدم كثيراً ما تتخلله أوجه قصور هيكلية وافتقار إلى القدرات وإلى الخبرة التقنية.

٥- ورأت الحكومة دائماً أن مواصلة التعاون مع المجتمع الدولي هو الطريق إلى الأمام. وهذا الاعتقاد هو الذي دفع ملديف إلى تأييد مجلس حقوق الإنسان بحماس منذ نشأته، وإلى أن تصبح منذ عام ٢٠١٠ عضواً نشطاً في المجلس، وكانت أصغر بلد انْتُخِب للمجلس في ذلك الوقت. وهذا الاعتقاد هو الذي دفع ملديف إلى التصديق على ما يلي:

- سبع من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان التسع؛
- خمسة بروتوكولات اختيارية؛
- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- ثمان اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية تتناول أربع فئات من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٦- وأجري الاستعراض الأولي لملايف في عام ٢٠١٠. وذلك هو الوقت الذي أُدخلت فيه إصلاحات سريعة وواسعة في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان ومن ثم في المجال القانوني. ويجري الاستعراض الثاني في وقت يستمر فيه مسار النمو الديمقراطي للبلد بزخم متصاعد ثابت رغم أنه يواجه تحديات عديدة. فبعض المؤسسات الديمقراطية للدولة لا يتجاوز عمرها سبع سنوات، وهي تحتاج إلى الدعم لبناء القدرة على المقاومة والصمود في وجه الضغوط الحتمية الناتجة عن عملية توطيد الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

٧- وحرك الاستعراض الأولي حملة وطنية رئيسية لتعزيز إطار حقوق الإنسان في البلد. وخلال الاستعراض الأول، تلقت ملايف ١٢٦ توصية، قبلت منها الحكومة ٨٩ قبولاً تاماً، و١١ قبولاً جزئياً، وأحاطت علماً بست منها، ورفضت ٢٠ توصية مع بيان الأسباب. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدمت ملايف طواعية تقريراً عن استعراض منتصف المدّة سلطت فيه الضوء على ما حدث من تطورات منذ الاستعراض الأولي. ويسر ملايف أن تبلغ بأنّها، خلال السنوات الأربع الماضية، نفذت بالكامل ما مجموعه ٥٨ توصية، ونفذت جزئياً ٣٢ توصية.

٨- وترحب الحكومة بالجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، التي تتيح فرصة للتعاون مع مجلس حقوق الإنسان وتقييم التقدم المحرز في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأعطى الاستعراض دينامية جديدة للشراكة القوية القائمة بين الحكومة والجهات صاحبة المصلحة المعنية محلياً ودولياً في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد.

٩- واعترافاً بالتحديات المستمرة، تتمثل الأولويات الرئيسية لحكومة ملايف حالياً في ما يلي:

- تعزيز وغرس ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان على جميع مستويات المجتمع؛
- تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بحقوق الإنسان؛
- تعزيز سيادة القانون وتوطيد الديمقراطية؛
- تعزيز دور الشباب وتمكينهم في البناء الوطني.

## ثانياً- المنهجية

### التوصيتان ١٢٥ و ١٢٦

١٠- تتبع منهجية التقرير المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان للجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.

١١- وبعد قبول عدد كبير من التوصيات، أعدت الحكومة، بالتشاور مع اللجنة الدائمة للاستعراض الدوري الشامل، التي تضم ممثلين من مجموعة واسعة من الوكالات الحكومية، واللجنة الملديفية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني، مصفوفة للتنفيذ قامت ضمنها بتحديد ومتابعة الهيئات الرئيسية المسؤولة عن المجالات المواضيعية.

١٢- ونسق إعداد الاستعراض الوطني الثاني للمدعى وزير الخارجية، بالتعاون مع مكتب الرئيس، ومكتب المدعى العام، وبتشاور مع اللجنة الدائمة للاستعراض الدوري الشامل.

### ثالثاً- المعلومات الأساسية والإطار: التطورات منذ الاستعراض السابق

#### التوصيات ٢٥ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧

١٣- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، انتُخب السيد عبد الله يمين عبد القويم رئيساً جديداً للبلد في انتخابات رئاسية أشرفت عليها منظمات دولية، منها الأمم المتحدة والكونغرس، أيدت كلّها الانتخابات والعملية الانتخابية على أنها حرة ونزيهة. ووفقاً للهيكل التنفيذي الجديد، أُسندت ولاية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها إلى المدعى العام بهدف زيادة تعزيز المواثيق بين الالتزامات الدولية والتشريعات الوطنية. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، أنشئت وزارة القانون والشؤون الجنسانية للإشراف على جميع مهام الحكومة المتصلة بالأسرة والطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الإنسان. ويشرف المدعى العام على عمل الوزارة ومهامها.

١٤- وتقر الحكومة بالحاجة إلى تقوية الإطار المؤسسي من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت نفسه، ترى الحكومة أن لا سبيل إلى حدوث تغيير معياري إلا بتعزيز وغرس ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان وتعزيز هذه القيم في قلوب الناس وعقولهم من خلال بناء الوعي وتبادل المعلومات وأساليب أخرى. وبالتالي، تلتزم الحكومة ببناء مجتمع يحترم حقوق الإنسان، ويحترم فيه المواطنون بعضهم بعضاً، ويدعو إلى التسامح مع الأفكار المعارضة، ويملك القدرة على الاستماع، ويشجع تعددية الفكر السياسي. ومن ثم، لا يقع العبء على عاتق الحكومة وحدها، بل أيضاً على جميع الجهات صاحبة المصلحة والجهات الفاعلة الوطنية.

١٥- وقد أُقرّ دستور ملديف الحالي في عام ٢٠٠٨، وكان يشمل شرعة حقوق واسعة، وفسح المجال أمام ديمقراطية متعددة الأحزاب تتسم بفصل تام للسلطات. وعند اعتماد الدستور، حُدّد ما مجموعه ١٢٠ نصاً تشريعياً جديداً على أنه ضروري لتنفيذ الدستور تنفيذاً كاملاً. ومنذ ذلك الحين، أصدرت ملديف وصدقت على أكثر من ١٠٠ قانون لضمان أعمال الحقوق المكرسة في الدستور. ويُسلّط الضوء على تفاصيل القوانين الرئيسية ذات الصلة في إطار المجالات المواضيعية الواردة أدناه.

### ألف- أعمال حقوق الإنسان وآلياتها على الصعيد الوطني

#### التوصيات ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٩٣

١٦- نظراً للتركيز على تعميم مراعاة قيم حقوق الإنسان في المجتمع، يُقتضى الآن من جميع وقرات مناقشة السياسات الحكومية المعروضة على مجلس الوزراء أن تحلل تأثير هذه السياسات على حقوق الإنسان وتفحصها من منظور حقوق الإنسان.

١٧- وأُنشئت اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان أول مرة بموجب مرسوم رئاسي في عام ٢٠٠٣، وأُنشئت في وقت لاحق بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٥. واللجنة حالياً مؤسسة حكومية مستقلة أُنشئت بموجب دستور عام ٢٠٠٨، الذي يكفل وجود كيان قانوني مستقل ونزيه مكلف بتعزيز حقوق الإنسان والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكها. وسعيًا إلى تعزيز الاستقلال، تجري اللجنة مشاورات مع مكتب المدعي العام بهدف تعديل القانون المتعلق بها ليكون متوائماً تماماً مع مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية. ورغم الانتقادات المستمرة التي تواجهها اللجنة بشأن دورها في الإطار المؤسسي، أساساً بسبب قلة الوعي بولايتها وأنشطتها، تلتزم الحكومة بالعمل البناء مع اللجنة، حتى في الحالات التي قد لا يتفق فيها الطرفان.

## باء- التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

١٨- انتهجت ملديف باستمرار سياسة تقوم على التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتعتبر ملديف عن آرائه في مجلس حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٠؛ وهي تسعى إلى تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحسين مشاركتها في مجلس حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها في هذا المجال.

١٩- ووجهت ملديف، في عام ٢٠٠٥، دعوة مفتوحة إلى جميع آليات الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وحتى الآن، استضافت ملديف ست زيارات لمكلفين بولايات، على النحو التالي:

- المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، ٢٠٠٦؛
  - المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ٢٠٠٧ و ٢٠١٣؛
  - المقرر الخاص المعني بالحق في السكن اللائق، ٢٠٠٩؛
  - المقرر الخاص المعني بحرية التعبير، ٢٠٠٩؛
  - المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، ٢٠١١.
- ٢٠- وتجري الحكومة حالياً مشاورات من أجل استكمال تواريخ زيارة سيجريها المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وقد رحبت بالزيارة المقترحة لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة. وأجرت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب أيضاً زيارة لملديف في عام ٢٠٠٧ وزيارة متابعة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٢١- ومن المهم الإشارة إلى أن ملديف، بوصفها دولة صغيرة ذات قدرات بشرية وخبرات محدودة، لديها عدد من الأولويات المتنافسة في أي وقت من الأوقات. وفي هذه الحالات، ثبت



أن من الصعب من الناحية اللوجستية اتخاذ الترتيبات اللازمة لجميع الطلبات. غير أن الحكومة تحاول دائماً اتخاذ ترتيبات بديلة وتوفير أفضل تعاون ممكن.

## جيم- نطاق الالتزامات الدولية

التوصيات ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٢١ و ٢٠ و ٢١ و ٢١ و ٢١

٢٢- صدقت ملديف على سبع من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع، وعلى خمسة بروتوكولات اختيارية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية التي تتناول أربع فئات من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٢٣- وتستعرض الحكومة حالياً الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتتوقع التصديق في المستقبل القريب على بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه. وقد سحبت في عام ٢٠١٠ تحفظاتها على المادة ٧(أ) المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعدت الحكومة أيضاً، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، النظر في صياغة التحفظات الحالية على المادة ١٦ من هذه الاتفاقية وقررت تقديم صياغة جديدة إلى البرلمان.

٢٤- ونظراً إلى العدد الكبير من التصديقات والمطالب الحالية المعقدة والصارمة لعملية تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية، يقع على الحكومة حالياً عبء ثقيل ناجم عن ضرورة تقديم التقارير. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة التقرير الدوري الموحد الجامع للتقريرين الرابع والخامس بموجب اتفاقية حقوق الطفل في شباط/فبراير ٢٠١٣ والتقرير الدوري الموحد الجامع للتقريرين الرابع والخامس بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتعكف حالياً على استكمال التقريرين الأوليين بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## رابعاً- متابعة الاستعراض السابق والإنجازات والتحديات

### ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### ١- التعليم

التوصيات ٣٣ و ٤٤ و ٦٥ و ٨٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣

٢٥- ملديف تاريخ بارز في مجال توفير التعليم المجاني لجميع الأطفال دون تمييز على أساس نوع الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو ما إلى ذلك. وبخلاف معظم البلدان النامية، توفر ملديف تعليماً مجانياً حتى المرحلة الثانوية العليا، وهي مرحلة التعليم الإلزامي دستورياً باعتباره حقاً لجميع

من يقيمون فيها<sup>(١)</sup>. ويحصل جميع الأطفال دون سن السادسة عشرة بالمجان على الكتب المدرسية وكتب التمارين والقرطاسية، بصرف النظر عن خلفيتهم الاجتماعية - الاقتصادية، وتُجرى كل الامتحانات المحلية والدولية مجاناً لجميع الطلاب.

٢٦- ولزيادة تعزيز نظام التعليم وتطويره ومواصلة تطبيق البرامج والتدابير من أجل ضمان التمتع بالحق في التعليم، وُضع مشروع قانون التعليم وعُرض على البرلمان في آب/أغسطس ٢٠١٤، وتعكف الحكومة حالياً كذلك على صياغة مشروع قانون التعليم العالي بنية عرضه على البرلمان في وقت لاحق من هذا العام.

٢٧- وثمة تركيز مستمر على تحسين نوعية التعليم المقدم؛ وفي هذا الصدد، يُبذل جهد مستمر في مجال تدريب مقدمي الخدمات التعليمية وبناء قدراتهم. وتُطبَّق حالياً في المدارس معايير مهنية للمعلمين ومديري المدارس بهدف رصد نوعية المدرسين والمديرين وتحسينها. ويجري وضع معايير لرصد دور الحضانة بموجب قانون التعليم قبل المدرسي. وتعمل الحكومة مع شركاء دوليين، مثل اليونيسيف، لتطوير القدرات في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، ووضع المعايير لمدارس "ملائمة للأطفال" تكون آمنة لهم وتوفر لهم بيئة يتلقون فيها تعليماً فعالاً، وللرصد والبحث في النظام المدرسي القائم.

٢٨- وتنتهج الحكومة سياسة "عدم التخلي عن أي طفل" لضمان تحقيق القدرة الإنتاجية لكل طفل تحقيقاً كاملاً، وتلبية الاحتياجات المختلفة للتلاميذ والمدارس في جميع أنحاء البلد، واتخاذ المبادرات الهامة، مثل مبادرة التعليم والتدريب في المجال المهني التقني، وهي برنامج مهني يهدف إلى مساعدة الطلاب على ولوج الحياة العملية.

٢٩- وشكل ضمان المساواة بين جميع الأطفال في الوصول إلى المدرسة تحدياً مستمراً بسبب الطبيعة الجغرافية للبلد. فبالنسبة إلى الجزر التي يقطنها عدد صغير جداً من السكان، تُتخذ تدابير إضافية لضمان وصول الأطفال؛ فبعض الجزر موصولة بخدمة عبّارات لكي يتمكن التلاميذ من الالتحاق بالمدارس في الجزر القريبة، أو تُقدّم لها بدلات شهرية لأغراض المدارس الداخلية.

٣٠- والأمر المهم هو أن إجراءات التدريب وبناء القدرات تُنفَّذ لتحسين فرص وصول الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. وقد وفرت الحكومة صفوفاً للأشخاص المصابين بإعاقات في السمع والنطق منذ عام ١٩٨٥. وأنشئ مركز لطريقة بريل مجهز بجميع المعدات اللازمة؛ وبدأ المركز دروسه في عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، أنشئت خمسة مراكز متخصصة للتدخل المبكر في جميع أنحاء البلد وتقرر إنشاء ثمانين وحدة متخصصة لذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة في المدارس العادية خلال السنوات الخمس القادمة. وتدعم هذه المبادرات مبدأ

(١) يكفل الدستور حق الجميع في التعليم دون أي نوع من أنواع التمييز. وتوفر الدولة التعليم الابتدائي والثانوي بالمجان. ويُلزم الوالدان والدولة بتوفير التعليم الابتدائي والثانوي للأطفال (المادة ٣٦ (أ) و(ب)).

"عدم التخلي عن أي طفل"، مع إيلاء اهتمام خاص لإعداد مواطنين يتسمون بالإنتاج والاحترام والمسؤولية في المستقبل، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية - الاقتصادية أو قدرتهم البدنية أو نوع جنسهم.

٣١- ويهدف المنهاج الحالي المطبق في جميع المدارس العامة إلى غرس روح التسامح واحترام قيم حقوق الإنسان، وهو يتضمن التربية المدنية والمهارات الحياتية وحقوق الإنسان. وتضطلع اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان أيضاً بأنشطة مدرسية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، مثل نوادي حقوق الإنسان، ومسابقات كتابة المقالات والامتحانات والمهرجانات المسرحية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع وزارة التعليم أيضاً، في إطار شراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية، الممارسات البيئية المستدامة بين التلاميذ، مثل جعل المدرسة خالية من "أكياس البلاستيك" وإنشاء نوادي بيئية.

## ٢- السكن

### التوصيتان ١٠٩ و ١٢٤

٣٢- أعلنت جميع الحكومات المتعاقبة السكن جزءاً رئيسياً من برامج عملها واعترفت بالحصول على سكن آمن ولائق وميسور التكلفة على أنه حق من حقوق الإنسان بموجب دستور عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، أصبح السكن تعهداً رئيسياً في البيانات الانتخابية لجميع الأحزاب السياسية الرئيسية. ونتيجة لذلك، يُبذل كل جهد حتى تكون المساكن آمنة وميسورة التكلفة ولائقة ويمكن الوصول إليها، وحتى يكون من السهل الوصول إلى المرافق والخدمات الأساسية.

٣٣- وجرت العادة على إعطاء الأفراد قطعاً أرضية مجانية لبناء منازل سكنية أصبحت، على مر السنين، إرثاً ذا قيمة. لذلك تقلص حجم الأراضي الموروثة. واعترف مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالسكن اللائق في عام ٢٠٠٩ باستحالة إعمال الحق في السكن اللائق بسبب الاكتظاظ وندرة الأراضي في ماله وبعض الجزر الأخرى.

٣٤- وقد أحرز البلد تقدماً يستحق كثيراً من الثناء في جهوده الرامية إلى توفير سكن مأمون وميسور التكلفة للجميع على الرغم من ضرورة التعامل مع بُعد بعض الجزر، وتزايد الطلب على الأراضي النادرة (انظر الفقرات ٩٩-١٠١)، والتحديات المتأصلة المرتبطة بكون البلد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والتهديدات المرتبطة بتغير المناخ (انظر الفقرات ١١٧-١٢٠).

٣٥- ومنذ عام ١٩٩٠، اعتمدت ملديف مخططات السكن العام وعدداً من المشاريع الأخرى لمواجهة هذه التحديات السائدة. ومنذ عام ٢٠٠٥، شيدت الحكومة ما مجموعه ٦٣٠ وحدة سكنية بأسعار ميسورة التكلفة، واستفاد من المخطط ما مجموعه ١٧ ٥٠٠ شخص. ويُشيد حالياً ما مجموعه ٣ ٨٥٥ وحدة سكنية سيستفيد منها أكثر من ٢٥ ٠٠٠ شخص.

وُباع وحدات السكن الاجتماعي من خلال خطط تمويل طويلة الأجل تطبق معدلات تدعمها الحكومة للمستفيدين المؤهلين، وهي معدلات تقل عن أسعار السوق.

٣٦- وتخصّص جميع مشاريع السكن الاجتماعي التي تنفذها الحكومة نسبة مئوية للأشخاص ذوي الإعاقة كما تخصص شقق الطابق الأرضي للمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة نظراً لسهولة الوصول إليها. ويشترط القانون المتعلق بالإعاقة إلزاماً ضمان إمكانية وصول الجميع إلى المباني العامة، وبالتالي إلى مشاريع السكن الاجتماعي الحكومية. وستكفل وثائق الامتثال الوفاء بالمتطلبات الدنيا لضمان إمكانية الوصول إلى جميع المباني؛ وستصبح هذه الوثائق سارية من خلال مشروع القانون المقترح المتعلق بتصميم المباني.

٣٧- وفيما يخص الحصول على سكن آمن ومضمون، يشكل تحات الجزيرة تحدياً مستمراً. وتُنقذ مشاريع استصلاح الأراضي بغرض التصدي لمشاكل ندرة الأراضي في جزر كثيفة السكان. ولا يقل ارتفاع الجزر المستصلحة عن ١,٤ متر فوق متوسط مستوى البحر وتوفر هذه الجزر الحماية الساحلية للمناطق المعرضة للتحات بسبب الأحوال الجوية السيئة أو المضطربة.

٣٨- ولحقت بالهياكل الأساسية المادية في ملديف أضرار واسعة خلال أمواج تسونامي التي عصفت بالبحر الهندي في عام ٢٠٠٤. وقُدّر مجموع الخسائر بنحو ٤٧٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٦٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولحقت أضرار بليغة بنحو ربع الجزر المأهولة في البلد التي يقارب عددها ٢٠٠ جزيرة، وأصبح ١٠ في المائة منها غير صالحة للسكن. وتوفي أكثر من ٨٠ شخصاً، وأصبح ٢٦ شخصاً في عداد المفقودين و/أو من افتُرِضت وفاتهم. وخلال برنامج إعادة البناء في فترة ما بعد التسونامي، بنت الحكومة وأصلحت مساكن لفائدة أكثر من ١٢ ٠٠٠ مشرداً داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، أُعيد بناء أكثر من ٢٠ ميناءً من موانئ الجزر التي دمرتها أمواج التسونامي كما أُعيد بناء مرافق المياه والصرف الصحي التي دُمّرت أثناء التسونامي في أكثر من ٢٥ جزيرة.

٣٩- وزاد تغير المناخ الناجم عن فعل الإنسان من شدة الكوارث الطبيعية وتواترها إذ أصبح الآن يُعتبر أن حوالي ٧٠ في المائة من الكوارث متصلة بالمناخ، مقابل ٥٠ في المائة قبل عقدين من الزمن (انظر الفقرتين ١١٧ و ١١٨). وتشكل قابلية تأثر البلد المستمرة بتغير المناخ وآثاره الضارة عائقاً أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في السكن اللائق، وخطراً على المكاسب الإنمائية التي أحرزها على مدى العقود الماضية.

٤٠- وبعد دروس التسونامي، يجري المركز الوطني لإدارة الكوارث حالياً مشاورات بشأن مشروع قانون منع الكوارث والحد منها، الذي سيضع تدابير لمعالجة إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، والتخفيف من حدة الأضرار، والإنعاش والتعمير بعد الكوارث. وتعتمد الحكومة عرض مشروع القانون على البرلمان في غضون السنة الحالية.

## التوصيتان ٣٠ و ١١٢

٤١- يُعد تعزيز وحماية صحة ورفاه الشعب من الأولويات والالتزامات الدستورية للدولة. وقد حققت ملديف فعلاً المهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، كما حققت معدلات لوفيات الرضع مكافئة لمعدلات البلدان المتقدمة نسبتها ٩ وفيات لكل ألف مولود حي. ويبلغ معدلات الوفيات النفاسية ١٣ وفاة لكل ١٠٠٠ ٠٠٠ مولود حي، وهو إنجاز هام يقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ ٢١٠ وفاة وعن متوسط جنوب شرق آسيا البالغ ١٩٠ وفاة. وقد حققت ملديف أيضاً المهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية. ونجحت في السيطرة على الملاريا. ولا ينتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيها إلا بمعدلات منخفضة (١٩ حالة مبلغاً عنها بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٣ و ٧ مصابين حالياً بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفقاً للبيانات المنشورة) على الرغم من تزايد عوامل الخطر المرتبطة به، مثل متعاطي المخدرات بالحقن والعاملين في مجال الجنس. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أقرت منظمة الصحة العالمية منطقة جنوب آسيا منطقة خالية من شلل الأطفال، وهو مركز حققته ملديف منذ عدة سنوات. ولا توجد في ملديف أمراض أخرى يمكن الوقاية منها بالتحصين، مثل كزاز المواليد والسعال الديكي والحناق.

٤٢- وفي عام ٢٠١٢، أدخل قانون التأمين الصحي الاجتماعي الرعاية الصحية الشاملة لجميع مواطني ملديف. وقد مكن ذلك من ضمان حصول الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية - الاقتصادية على الرعاية الصحية. وزادت الحكومة الحالية توسيع نطاق نظام التأمين ليشمل عمليات زرع الكلى والكبد التي لم تكن متاحة فيما مضى.

٤٣- وتلتزم الحكومة بضمن الحصول على الخدمات الطبية عن طريق إتاحة خدمات الطب العام في جميع أنحاء ملديف. ويجري العمل، في هذا الصدد، على استحداث تسجيل إلكتروني لأخصائيي الطب العام ونظام لحفظ سجلات المرضى؛ ومن شأن ذلك أن ييسر تحديد هوية المرضى المقيمين في المستشفى وتسجيل الولادات والوفيات، فضلاً عن الوصول إلى الرعاية الصحية والتغطية الصحية الشاملة. ولقد أصبح تسجيل المواليد ممكناً للجميع في جميع أنحاء البلد منذ ستينيات القرن الماضي.

٤٤- وحوّل قانون حماية الصحة العامة لعام ٢٠١٢ المدير العام لوكالة الصحة العامة والحماية الصحية السلطة القانونية لاتخاذ الإجراءات اللازمة عند وجود تهديدات لصحة السكان ورفاههم، وإدارة خدمات تعزيز وحماية الصحة الحيوية من قبيل حملات التحصين، وتدابير الأمن الغذائي، وإجراءات الحجر الصحي، والتخلص من النفايات، ومكافحة ناقلات الأمراض. ومن شأن إضافة تشريعات من قبيل مشروع قانون الخدمات الصحية ومشروع قانون العاملين في مجال الصحة أن تكفل تعزيز التشريعات المتعلقة بالخدمات الصحية وتضمن الحق في

الصحة. وستساعد الخطة الصحية الرئيسية (٢٠١٦-٢٠٢٥) وسياسات الصحة العقلية، الجاري وضع صيغتها النهائية، على زيادة تعزيز حماية هذا الحق.

٤٥ - وقد أنشئت هياكل أساسية رئيسية لضمان الحصول على الخدمات الطبية في الوقت المناسب. ويجري حالياً توسيع المستشفى الجامعي في العاصمة ماليه ليضم جناحاً مخصصاً لخدمات الصحة الإنجابية. وأنشئ ما مجموعه ٧١ صيدلية في جميع أنحاء البلد، وأحرز تقدم في إنشاء خدمات إسعاف بحرية وخدمات إسعاف في جميع أنحاء البلد. وعينت الحكومة أيضاً أكثر من ٣٠٠ طبيب منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لتيسير الوصول إلى العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يتسمون بالمهنية والكفاءة في جميع أنحاء البلد.

٤٦ - ويشكل ضمان بيئة آمنة وصحية جزءاً من أعمال الحق في الصحة. فعلى الصعيد التشريعي، يسهم قانون مكافحة التبغ لعام ٢٠١٠ وقانون حماية صحة السكان لعام ٢٠١٢ في هذا الجهد. وينص قانون مكافحة التبغ على الحد من تعرض غير المدخنين وحمائهم من أضرار التدخين السلبي، وكذلك على حماية الأطفال من الابتلاء بهذه العادة، من خلال حظر إعلانات التبغ ورعايته، فضلاً عن اعتماد عقوبات صارمة على استخدام القصر لشراء التبغ أو بيعه.

٤٧ - ولا يزال مرض الثلاسيميا من أكثر الاضطرابات السائدة في ملديف، حيث تتجاوز نسبة المصابين به ١٨ في المائة من السكان، ليكون بذلك أيضاً البلد الذي يسجل أعلى معدل انتشار لهذا المرض في العالم. ويهدف قانون مكافحة الثلاسيميا لعام ٢٠١٢ إلى السيطرة على انتشار هذا المرض وضمان حصول المرضى على العلاج الضروري ليعيشوا حياة عادية ومنتجة. وتشمل التدابير المؤقتة المتخذة حالياً ما يلي: التحقق من وضع الثلاسيميا وتوفير خدمات المشورة قبل الزواج. وتُقدّم كذلك خدمات المشورة الجينية؛ وفي الحالات التي تُحدّد فيها تشوهات في الجنين، يُقدّم أيضاً تفسير لخيارات الإنهاء الطبي. وقدمت الحكومة حتى الآن خدمات زرع نخاع العظام إلى ٣٤ مريضاً مصاباً بالثلاسيميا وغيرها من اعتلالات الهيموغلوبين، في إطار خطة التأمين الصحي.

٤٨ - وتعمل ملديف عن كثب مع شركاء دوليين لتطوير قطاع الصحة على مستوى الخدمات. وهي تعمل مع مكت الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتضمن منظمة الصحة العالمية فعالية استخدام الموارد المحدودة في هذا القطاع من خلال إنشاء سلسلة المشتريات والإمدادات في مجال الصحة العامة. واعتمد في عام ٢٠١٣ اللقاح الخماسي التكافؤ لاستكمال الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال التحصين.

٤٩ - وبالتعاون مع اليونيسيف، عملت الحكومة أيضاً على وضع خطة وطنية متكاملة للتغذية ومبادئ توجيهية لتنظيم المطاعم المدرسية. ونُظّمت طوال عام ٢٠١٤ برامج للتوعية بالآثار التغذوية لمشروبات الطاقة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت وزارة الصحة دراسة أساسية لتحديد مدى انتشار الاستغلال الجنسي للأطفال في ملديف، وذلك بهدف تحسين فهم السياسات العامة ومعالجتها. ووُضعت مبادئ توجيهية بشأن الوقاية من انتقال فيروس نقص

المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وأجري في عام ٢٠١٣ تدريب للعاملين في مجال الرعاية الصحية على رعاية الأطفال المصابين بالفيروس.

## باء- الحقوق المدنية والسياسية

### ١- العدالة الجنائية

التوصيات ٢٦ و ٥٩ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ١١٩ و ١٢٣

٥٠- القضاء في ملديف فرع مستقل من فروع الدولة منذ عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أخذ القضاء، كغيره من المؤسسات الحكومية، يتعود على دوره الجديد في حكم البلد.

٥١- وفي عام ٢٠١٠، أوصيت ملديف بتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين في القانون المحلي. وفي هذا الصدد، يجري حالياً، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صياغة مشروع قانون بشأن المهنة القانونية. وسينشئ مشروع القانون مجلس نقابة محامين مستقلاً يهدف إلى تمكين وتنظيم المهنة القانونية وسلوك المحامين. ويتضمن قانون القضاة لعام ٢٠١٠ بالفعل بعض مبادئ الأمم المتحدة كما يجري العمل على تحديد الثغرات في القانون وملوئته تماماً مع مبادئ الأمم المتحدة.

٥٢- وأصدرت أيضاً عدة قوانين ذات صلة فيما يتعلق بتعزيز نظام العدالة الجنائية والوصول إلى العدالة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أنشأت المحكمة المدنية خمس شعب مستقلة بهدف توفير خدماتها بسرعة وفعالية. وعلى الصعيد التشريعي، أسهمت في هذا الجهد بعض القوانين الرئيسية مثل قانون مكافحة التعذيب لعام ٢٠١٣، وتعديلات قانون السجون والإفراج المشروط لعام ٢٠١٥، وقانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام ٢٠١٤، وقانون تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة بشأن المسائل الجنائية ونقل السجناء لعام ٢٠١٤. وتكمل هذه القوانين جهوداً تبذلها الحكومة لتحديث العدالة الجنائية تمشياً مع التزامات البلد والقواعد الدولية.

٥٣- ولا تزال ملديف تتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز السلطة القضائية. وفي عام ٢٠٠٧، زارها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، السيد لياندر ديسبوي. وثقت توصيات المقرر الخاص إلى حد كبير. وفي عام ٢٠١٣، أجرت السيدة غابريلا كنول التي خلفته بعثة متابعة. وحدد تقريرها مجموعة جديدة من المسائل التي يجب معالجتها لزيادة تعزيز القطاع القضائي. وعلى المستوى الهيكلي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع السلطة القضائية لوضع مناهج دراسية للتعليم المستمر للقضاة بغية إنشاء مركز للتدريب القضائي يشمل التدريب على الالتزام بحقوق الإنسان. وتعمل الحكومة مع شركاء دوليين من أجل تعزيز السلطة القضائية وثقة الجمهور بها.

## ٢- القانون الجنائي

### التوصيتان ٢٦ و ٥٥

٥٤- استُعيض عن القانون الجنائي الذي صدر أول مرة في عام ١٩٦٤ بقانون الجنائي أكثر حداثة أقره البرلمان وصدق عليه في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، وسيدخل حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠١٥؛ ومن المتوقع أن يسهم هذا القانون في تعزيز قطاع العدالة الجنائية برمته لكي يصبح نظاماً حديثاً ومتطوراً.

٥٥- وخلال هذه المهلة، تضطلع الحكومة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ببرنامج تنفيذ شامل ينطوي على إعداد جميع ما يلزم من مبادئ توجيهية ووحدات ممارسة مكملة له، واستعراض وتنقيح القوانين القائمة، فضلاً عن برامج للتوعية والتدريب موجهة للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والسلطة القضائية لكفالة إنفاذ القانون على نحو أحسن.

٥٦- ومؤخراً، أدى تعديل للقانون القضائي إلى انخفاض عدد القضاة في هيئة المحكمة العليا من سبعة قضاة إلى خمسة، كما اقتضى إنشاء فرعين في المحكمة العليا لملايين بهدف تيسير الوصول إلى آلية للاستئناف، أحدهما في المنطقة الشمالية والآخر في المنطقة الجنوبية من البلد بعد ٩٠ يوماً من إقرار التعديل. واقتضى التعديل من لجنة الخدمات القضائية أن تقدم إلى المجلس توصية بشأن القضاة التي يجب عزلهم. وصوت البرلمان لصالح توصيات اللجنة وقُلِّص عدد أعضاء الهيئة وفقاً للتشريع المعدل حديثاً.

٥٧- وترى الحكومة أن السلطة القضائية، بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الدولة، ينبغي ألا تخضع لتدخل السلطة التنفيذية وتأثيرها بلا مبرر، وفقاً لدستور ملديف وممارسات الحكم الرشيد المقبولة دولياً والمبادئ الديمقراطية. وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع مؤسسات الدولة في ملديف، لا يزال مفهوم استقلال السلطة القضائية مفهوماً جديداً. وفي هذا الصدد، ترى الحكومة أن السلطة القضائية، إلى جانب مؤسسات أخرى، يجب أن تُعطى الوقت والجهد لتنمو من الناحية العضوية لتصبح مؤسسة ديمقراطية قوية.

## ٣- الشريعة

### التوصيتان ٥٥ و ٥٩

٥٨- ينص دستور ملديف، الذي وضع صيغته النهائية برلمان يمثل الشعب ومنتخب ديمقراطياً، على أن الإسلام يشكل أساس جميع القوانين الصادرة في ملديف؛ وبالتالي، ليس من الدستوري إلغاء عقوبات الحد، مثل عقوبات الإعدام والجلد، من قانون العقوبات. ولكن الأهم من ذلك هو وجود عبء إثبات كبير للغاية منصوص عليه فيما يخص جرائم الحد<sup>(٢)</sup>.

(٢) على سبيل المثال، يمكن للورثة أن يغفروا للمدان أو يطلبوا الدية بدلاً من عقوبة الإعدام ولو حكم بها قاضٍ. ويشجع الإسلام الورثة على العفو بدل الانتقام في قضايا القتل.



٥٩- ومنذ عام ١٩٥٢، تقيّدت ملديف بإحدى أطول حالات الوقف الاختياري الفعلي لعقوبة الإعدام في العالم. وفي ضوء تزايد الجرائم العنيفة وجرائم القتل، وبعد مشاورات ومناقشات عامة واسعة النطاق، اعتمدت الحكومة، في عام ٢٠١٤، اللوائح المتعلقة بالتحقيق في جرائم القتل المتعمد وتنفيذ الأحكام الخاصة به التي تهدف إلى تنظيم عملية تنفيذ عقوبة الإعدام. ومن المهم الإشارة إلى أن اللوائح لا تسمح بتنفيذ حكم عقوبة الإعدام إلا بعدما تُستنفد آلية الطعن كاملة. ودخلت اللوائح حيز النفاذ في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

#### ٤- الدين

##### التوصيتان ٩١ و ١٠٠

٦٠- ظلت ملديف بلداً مسلماً طوال السنوات الـ ٨٠٠ الأخيرة، وتطور الإطار الاجتماعي والقيم التاريخية والتقليدية على مدى العقود لترتبط ارتباطاً معقداً بالممارسات الإسلامية. وفي هذا السياق، لا ينص دستور ملديف على أن الإسلام هو دين الدولة فحسب، بل يقتضي أيضاً أن يكون كل مواطن من مواطني ملديف مسلماً.

٦١- ويُسمح للأجانب غير المسلمين بممارسة دينهم في إطار خاص.

#### ٥- الحق في المعلومات

٦٢- صدق الرئيس عبد الله يمينا عبد القيوم، في عام ٢٠١٤، على قانون الحق في المعلومات الذي رُحّب به كخطوة كبرى نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية في البلد. ووفقاً لأحكام القانون، عُيّن مفوض إعلامي وموظف لشؤون الإعلام في كل مكتب حكومي، بما في ذلك المؤسسات التي تمولها الدولة مثل البرلمان والسلطة القضائية والهيئات المستقلة لتيسير الحصول على المعلومات. وينص القانون أيضاً على حماية المبلغين عن المخالفات.

#### جيم- حقوق الفئات الضعيفة

##### التوصيات ١١٦ و ١١٧ و ١١٨

#### ١- المرأة

التوصيات ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٢٠

٦٣- حققت الحكومة نجاحات كبيرة وتواجه تحديات مستمرة في مجال تمكين المرأة. وتعتبر حكومة الرئيس يمينا تعزيز حقوق المرأة وحمايتها أولوية من أولوياتها الرئيسية. وتشمل أولويات الحكومة في مجال تمكين المرأة إزالة العوائق التي تحول دون عملها ومشاركتها في المجال السياسي، وتعزيز تمكينها الاقتصادي، واعتماد سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العنف ضد المرأة والتحرش

من خلال اتخاذ تدابير قانونية وتشريعية، وكفالة حماية الأسر من الآثار السلبية للطلاق، وضمان التوزيع المتساوي للممتلكات الزوجية بعد الطلاق. ولتحقيق ذلك، قُدِّم بالفعل إلى الجلسة الأولى للبرلمان هذا العام تعديل لقانون الأسرة.

٦٤- وعلى مر السنين، حققت ملديف، من حيث الإطار التشريعي على وجه الخصوص، تقدماً كبيراً في سبيل إعمال الحقوق والوفاء بالالتزامات الرامية إلى تمكين المرأة، المنصوص عليها في الدستور وفي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة.

٦٥- أولاً، كان قانون منع العنف المنزلي لعام ٢٠١٢ الأول ضمن عدة قوانين مصممة لمنع العنف ضد المرأة. ويجرم هذا القانون جميع أشكال العنف المنزلي ويوفر الحماية والعدالة ويقدم الدعم للضحايا. ثانياً، يحدد قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠١٤ ويجرم صراحة أفعال الاعتداء الجنسي مثل الاغتصاب والعنف الجنسي والاعتداء الجنسي. وجرم القانون أيضاً للمرة الأولى البغاء بوصفه جريمة يمكن تحديدها، كما جرّم الحث عليه وجميع الإجراءات الأخرى التي يمكن أن تُعتبر مساعدة أو محرضة عليه. ويحدد قانون الجرائم الجنسية أيضاً أربعة ظروف للعلاقات الجنسية غير المقبولة بين الزوجين، مما يسمح لأول مرة بتحديد الاغتصاب الزوجي في تشريعات ملديف. ثالثاً، يجرم قانون منع التحرش والاعتداء الجنسي لعام ٢٠١٤ التحرش والاعتداء الجنسي ويحدد آلية للمساءلة عن هذه الأعمال التي تحدث في مكان العمل أو غيرها من مؤسسات الخدمة العامة. ويحدد قانون العقوبات المنقح أيضاً الأحكام المقابلة بطريقة شفافة وعدالة دون أي تمييز بين الرجل والمرأة، مما يؤدي إلى تضيق نطاق الاجتهاد القضائي وإصدار الأحكام التعسفية في العدالة الجنائية.

٦٦- وتتنظر ملديف نظرة شاملة إلى مسألة تمكين المرأة، من خلال سن مشروع قانون المساواة بين الجنسين، الذي تأمل الحكومة عرضه على البرلمان خلال هذه السنة. وسيسمح هذا القانون بمواءمة التشريعات ذات الصلة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة بين الجنسين مع التزامات ملديف بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، كما سيسمح بتفعيل الحكم الدستوري لمناهضة التمييز على أساس نوع الجنس، ويشجع على استخدام التدابير الخاصة المؤقتة.

٦٧- وفي إطار الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار، ستدرج الحكومة من جديد، في قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٣، الحكم المتعلق بالتدابير الخاصة المؤقتة الذي حُذف في السابق؛ وستفعل ذلك من خلال عملية مراجعة التشريعات المتصلة بالانتخابات الجاري إعدادها من أجل تبسيط وتوحيد التشريعات القائمة.

٦٨- وبالمثل، تعكف وزارة القانون والشؤون الجنسانية حالياً على إعداد استراتيجية للدعوة إلى مراعاة الشؤون الجنسانية، وسياسات جنسانية، وتعزيز الميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وعقب مشاورات مكثفة، قررت الحكومة أيضاً إلغاء التحفظات على البنود (أ) و(ب) و(هـ) و(ز) و(ح) من المادة ١٦ وعلى المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٩- وتشمل تطورات أخرى إنشاء سلطة لحماية الأسرة وبناء خمسة منازل آمنة في خمس جزر يُوقرُ فيها مأوى مؤقت للنساء ضحايا العنف الجنساني. وبالإضافة إلى الملاحي، يجري أيضاً وضع إجراءات تشغيل ومبادئ توجيهية موحدة في إطار القانون الذي يعزز الحماية المقدمة إلى ضحايا العنف المنزلي ويمكن المرأة في هذا الصدد.

٧٠- وتُبدل الجهود أيضاً لحماية وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة. وصُمم البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، الذي نجح في تخفيض أحجام الأسر الكبيرة ومعدلات وفيات الأمهات والرضع التي سادت في البلد، بحيث تكون خدمات تنظيم الأسرة والمشورة ووسائل منع الحمل متاحة في جميع الجزر، عند الطلب. وتُنقذ أيضاً برامج لتقديم المعلومات عن الصحة الإنجابية وصحة الأم، بما في ذلك تنظيم الأسرة، إلى الشباب غير المتزوجين؛ وقد وُضعت معايير لتقديم خدمات صحية ملائمة إلى المراهقين.

٧١- وعلى الرغم من عدم وجود بيانات موثوقة عن عمليات الإجهاض غير المأمون والإجهاض السري في ملديف، فقد تمت الموافقة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على الإنهاء الطبي القانوني للحمل في حالات الإصابة بالثلاسيميا الكبرى والخلية المنجلية الكبرى والعيوب الخلقية المتعددة والأمراض التي تهدد حياة الأم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وسّعت أكاديمية النقفه هذه المرونة لتشمل الإنهاء الطبي للحمل في غضون ١٢٠ يوماً بالنسبة إلى الحمل الناتج عن اغتصاب فرد من أفراد الأسرة الأقربين واغتصاب طفل غير لائق بديناً وعقلياً للحمل والولادة. وقد أُدرج في مختلف المواضيع التي تتناولها المناهج الدراسية الحالية تثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية يلائم سن المتلقين ويُدرّس عن طريق برامج المهارات الحياتية.

٧٢- ويمكن لملديف أن تفتخر بتاريخ مشاركة الإناث في القوى العاملة الوطنية. ولا يوجد تمييز ثقافي ضد المرأة العاملة، فالمرأة ممثلة تمثيلاً كافياً في جميع أنحاء البلد في القطاعات غير الخاضعة للقوالب النمطية من قبيل القطاع المالي. والمساواة في الأجر مضمونة لأن الأجر يُحدّد على أساس الوظيفة وليس على أساس الشخص الذي يشغل الوظيفة. وعلاوة على ذلك، هناك مبادرات من قبيل التعديلات المقترحة إدخالها على لوائح الخدمة المدنية في عام ٢٠١٤ تتيح الآن منح ما مجموعه ٦٠ يوم عمل كإجازة أمومة مدفوعة الأجر، وهو تمديد لإجازة الأمومة التي كانت دائماً تُمنح بلا منازع. ومؤخراً، أعلنت مؤسسات، منها السلطة النقدية لملديف (البنك المركزي)، إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها ستة أشهر. وبالمثل، اعتمدت أيضاً سياسات لتحديد ساعات عمل مرنة تسمح بالعمل من المنزل للنساء الحوامل والنساء اللواتي لديهن أطفال دون سن الثالثة.

٧٣- ومن أكبر التحديات التي تواجهها المرأة في القوة العاملة نقص الترتيبات اللازمة لرعاية الأطفال. وقد اعتمدت وزارة القانون والشؤون الجنسانية مبادئ توجيهية لمراكز الرعاية النهارية بهدف توحيد هذه المرافق.

٧٤- ولتعزيز مبادرة سبل كسب الرزق للعاملين من منازلهم في ملديف، ومعظمهم من النساء، يُنفذ حالياً على الصعيد القطري في ملديف مشروع يُسمى "الرابطة الحرفية للعاملين من المنازل التابعة لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي" (الرابطة الحرفية). وتنسق المشروع وزارة التنمية الاقتصادية ويحمل العاملون من المنازل في ملديف ٤٠ في المائة من أسهمه وتحمل الحكومة ٦٠ في المائة من هذه الأسهم. وتتعاون الرابطة الحرفية في ملديف مع التعاونيات المحلية لدعم منتجات العاملین من المنازل وعرضها في السوق. ومن خلال تنفيذ هذا المشروع، وفرت أيضاً فرصاً لبناء القدرات وقدمت تدريبات في مجالات مثل تجهيز الأغذية والحرف اليدوية والإدارة والمهارات الشخصية. وحتى الآن، بلغ عدد أعضاء هذا المشروع ٩١٤ عضواً في جميع أنحاء ملديف وتلقى ٧٣ عضواً تدريباً من الخارج.

٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة أيضاً عن نيتها في ضمان تمثيل المرأة في مجالس إدارة الشركات العامة. وتمثل النساء حالياً ١٣ من أصل ٥٩ عضواً من أعضاء مجالس إدارة الشركات التي تملك الحكومة فيها أسهماً.

٧٦- وتُعد مسألة تمكين المرأة مسألة حيوية تتطلب اهتماماً مستمراً. ورغم حدوث تغييرات إيجابية، ثمة عوائق عامة تحول دون نمو هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، كشفت دراسة مرجعية أجرتها اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان اتجاهات فكرية متغيرة فيما يتعلق بحقوق وأدوار المرأة في المجتمع، وكذلك فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

٧٧- وللتصدي لهذه المواقف المتغيرة، تعمل وزارة القانون والشؤون الجنسانية إلى جانب وزارة الشؤون الإسلامية من أجل تثقيف عامة الناس بشأن التعاليم الدينية الحقة لتخفيف مفاهيمهم الخاطئة عن حقوق المرأة ومسؤولياتها. وتعمل وزارة القانون والشؤون الجنسانية أيضاً في الوقت الحالي على إطلاق برنامج لتوعية وسائط الإعلام بهدف رسم صورة غير نمطية للقيادات النسائية التي أثرت في مجتمع ملديف. والهدف من ذلك هو توفير نماذج يُقتدى بها والارتقاء بصورة المرأة وإسهاماتها في المجتمع. وتُنظمت في خمس جزر مرجانية حلقات عمل للتوعية بالقضايا الجنسانية ضمت ٤١٠ مشاركين.

٧٨- ووُضعت ضمانات عديدة لمعالجة مسألة تعدد الزوجات، بما في ذلك شرط تقديم دليل على الإمكانات المالية وإثبات موافقة الزوج، وللتصدي للآثار السلبية للطلاق، الذي تتأثر منه المرأة في المقام الأول. وبدأت وزارة القانون والشؤون الجنسانية برنامج توعية على نطاق البلد بهدف نشر المعلومات المتعلقة بالسبل القانونية المتاحة للمرأة لكي تلتزم الحماية والملكية الزوجية ونفقة الأطفال. وتُنَفَّذ أيضاً في الوقت الحالي برامج لزيادة الوعي باتفاقات ما قبل الزواج لضمان حماية الممتلكات والأسر في حالة الطلاق.

## ٢- الأطفال

## التوصيات ٢٢ و ٢٧ و ٢٨ و ٤٨ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٨٥ و ٨٦

٧٩- اتخذت ملديف خطوات هامة لتعزيز حقوق الطفل والنظام الوطني لحماية الطفل. وبعد إجراء عملية مسح لتحديد الثغرات في الإطار القانوني الذي ينظم حقوق الطفل، وُضع مشروع قانون جديد لحقوق الطفل من أجل تحسين وتحديث قانون حقوق الطفل الحالي الذي صدر في عام ١٩٩١. والغرض من هذا القانون الجديد هو موازنة نظام حماية الطفل مع التزامات ملديف بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

٨٠- وزاد عدد من القوانين الجديدة من تعزيز آلية حماية الطفل من الإيذاء. وتشمل هذه القوانين قانون منع العنف المنزلي وقانون مكافحة الاتجار بالبشر. وعلاوة على ذلك، سينشئ مشروع قانون قضاء الأحداث المزمع تقديمه إلى البرلمان هذا العام نظاماً لقضاء الأحداث ورعايتهم. وبالإضافة إلى ذلك، تجري وزارة القانون والشؤون الجنسانية حالياً عملية توحيد، مستعرضة جميع التشريعات واللوائح المتصلة بحقوق الطفل وحمايته بهدف تحديثها ومواءمتها وتيسير حسن إنفاذها.

٨١- وما من الصعب ضمان حقوق الطفل، كما يتبين من القضية البارزة المتعلقة بجلد قاصر في عام ٢٠١٣. فقد طعن المتهم في قضية الجلد بمساعدة من الدولة، وألغت المحكمة العليا قرار محكمة الأحداث، مقيمة بذلك سابقة للمسائل المتصلة بالجرائم الجنائية والاعتداء الجنسي على الأطفال. ويُعاد حالياً تأهيل الطفل لإدماجه في المجتمع، ويُوفّر له التعليم، تحت رعاية الدولة، مثل سائر الأطفال المخالفين للقانون.

٨٢- وأُخذت أيضاً مبادرات للتوعية بإساءة معاملة الأطفال والوقاية منها. ونفذت وحدة قضاء الأحداث التابعة لوزارة الداخلية، بالتعاون مع اليونيسيف، عدة برامج لبناء القدرات من أجل تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة والموظفين القضائيين والأخصائيين الاجتماعيين بشأن توفير العدالة للأطفال، وتدريب العاملين في وسائط الإعلام على اتفاقية حقوق الطفل وعلى التزام المبادئ الأخلاقية عند تقديم تقارير عن الأطفال في وسائط الإعلام. ووُضعت أيضاً لوسائط الإعلام مدونة لأخلاقيات المهنة ومبادئ توجيهية لتقديم التقارير.

٨٣- وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث قاعدة بيانات حماية الطفل في ملديف وتوسيع نطاقها لتشمل جزيرتين مرجانيتين أخريين. وأُجريت، بالتعاون مع اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان، تقييمات لجمع بيانات عن مشاركة الأطفال وتمثيلهم في مختلف القطاعات، ووُضعت مبادئ توجيهية لتسهيل مشاركة الأطفال في المسائل التي تؤثر فيهم. ونُفّحت إجراءات التشغيل الموحدة في إحالة القضايا المشتركة بين الوكالات لتعزيز التنسيق بين الوكالات المعنية.

٨٤- وتشمل المبادرات الرامية إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها جانب بناء القدرات للتصدي لحالات الاعتداء على الأطفال والعنف الجنساني والتحقيق فيها. وشاركت ملديف

أيضاً في المبادرة الإقليمية المسماة مبادرة جنوب آسيا لإنهاء العنف ضد الأطفال، التي أقامت شراكات بين المجتمع المدني والحكومة والهيئات الإقليمية.

٨٥- وتُكفل للأطفال إمكانية الحصول على التعليم دون فرض قيود على دخولهم إلى المدارس وعودتهم إليها قبل سن الثامنة عشرة. ووضعت ملديف ضمانات ضد زواج الأطفال، ولا سيما الإناث منهم، بما في ذلك إقرار عتبة صارمة هي سن ١٨ عاماً كحد أدنى للزواج واشترط موافقة صريحة من الوالدين وتقديم المشورة في ظروف أخرى. ووفقاً لمحكمة الأسرة ومسجل الزواج، عقد ٢٣ قاصراً زيجات قانونية في عام ٢٠١٢، وأعقبهم ١٤ قاصراً في عام ٢٠١٣ و ١٦ في عام ٢٠١٤. غير أن محكمة الأسرة تؤكد أن جميع هؤلاء الأحداث كان سنهم سبعة عشر عاماً، وبينت الحسابات أن سنهم ثمانية عشر عاماً حسب التقويم (القمرى) الإسلامى. وتُبدل أيضاً جهود جمع بيانات عن الزيجات غير المسجلة، بما في ذلك الزيجات غير المسجلة للأطفال في ملديف.

### ٣- الأشخاص ذوو الإعاقة

#### التوصيات ٣٠ و ٤٩ و ١٢٤

٨٦- أُنجز عمل هام لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان اعتماد قانون الإعاقة في عام ٢٠١٠ أكبر إنجاز من الناحية التشريعية. وأُنفذت بموجب هذا القانون لوائح تكميلية من بينها اللوائح المتعلقة بالمعايير الدنيا للإعاقة، واللوائح المتعلقة بتوفير المساعدة المالية والأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، واللوائح الخاصة بسجل الإعاقة. وتُصاغ أيضاً في الوقت الحالى مبادئ توجيهية لتصنيف الإعاقة بهدف تحديد مختلف أنواع الإعاقة وإنشاء آلية قائمة على الحقوق في توفير الحوافز الحكومية وفرص إعادة التأهيل ولتكون أساساً للعمل الإيجابي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري أيضاً تنقيح سياسات الصحة العقلية وتنفيذ خطط لوضع خطة عمل للصحة العقلية.

٨٧- وقد أُقرت السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة وبدأ تنفيذها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأنشئ المجلس المعنى بالإعاقة وعقد حلقات عمل للتوعية بطبيعة الإعاقة والحقوق الممنوحة للمصابين بها في جميع أنحاء الجزر المختلفة وعن طريق الحملات الإعلامية. وتعاون المجلس أيضاً مع وزارة التنمية الاقتصادية لتنظيم معرض وطني لعرض صناعات يدوية من إعداد أشخاص ذوي إعاقة. وتكفل الوكالة الوطنية للضمان الاجتماعى أيضاً بدلاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٨- واستحدثت الحكومة أيضاً، في عام ٢٠١٣، جائزة وطنية للإعاقة من أجل التعرف على من يساهمون في تحقيق رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٩- وتدرك الحكومة أن هذا المجال يتطلب المزيد من التعزيز. وقد رحبت، في هذا الصدد، بإطلاق اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان تحقيقاً وطنياً بشأن حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم يجري حالياً تجميع نتائجه.

٩٠- وتشكل القوالب النمطية وانعدام فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة تحديات عامة تعمل الحكومة جادة على معالجتها. وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة مبادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتوفير فرص عمل مدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة. والهدف من المبادرات الميئة أعلاه هو تخفيف الوصم الذي لا يزال مقروناً بالأشخاص ذوي الإعاقة.

#### ٤- المهاجرون وضحايا الاتجار

##### التوصيات ٣ و ١٠ و ٧٧ و ٧٨ و ١٠٧ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٩ و ١٢٠

٩١- تشكل الهجرة مصدر قلق رئيسياً وتحدياً مستمراً للحكومة. وكان من أبرز الخطوات المتخذة التصديق على الاتفاقيات الثمان الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وكذلك التصديق على قانون مكافحة الاتجار لعام ٢٠١٣. وعرضت الحكومة أيضاً على البرلمان مسألة الانضمام إلى بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٩٢- ومنذ عام ٢٠١١، تعمل الحكومة بتعاون وثيق مع المنظمة الدولية للهجرة على تنفيذ مشاريع مكافحة الاتجار في ملديف، بالنظر أيضاً في مسألة إدارة الهجرة الأوسع نطاقاً. وتعمل الحكومة أيضاً مع الحكومات التي تمثل عدداً كبيراً من المهاجرين في البلد لضمان تحسين الحماية والخدمات. وفي هذا الصدد، وقعت اتفاقاً بشأن خدمات القوى العاملة مع بنغلاديش في عام ٢٠١١، وتجري مناقشة اتفاق مماثل مع الهند.

٩٣- وقبل التصديق على القانون، تناولت الحكومة مسألتى إدارة الهجرة والاتجار بالأشخاص من خلال خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر المعتمدة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣. ووفقاً للخطة، أنشئت وحدة مكافحة الاتجار بالبشر في التاريخ نفسه. ووزارة التنمية الاقتصادية هي الوكالة الحكومية المكلفة حالياً بإدارة الهجرة. وتضطلع وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التابعة للوزارة، برئاسة وزير للدولة، بدور رائد في التنسيق مع جميع الوكالات الوطنية المعنية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية واللجنة الملديفية لحقوق الإنسان، وتقوم الوحدة بدور مركز التنسيق الوطني. وتعالج الوحدة أيضاً جميع الحالات المبلغ عنها، وتقدم الدعم إلى الضحايا، وتضعهم في ملاجئ عند الاقتضاء.

٩٤- وارتقى قانون مكافحة الاتجار بالإطار القانوني المحلي إلى مستوى أعلى لأنه صيغ على منوال نموذج الممارسة الفضلى الدولية للوقاية من الاتجار وإعادة تأهيل ضحاياه. وعملاً بما هو مطلوب في القانون، اعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وتعكس خطة العمل الوطنية الخمسية المشار إليها استراتيجية شاملة

تتبع فيها ملديف نهجاً كلياً في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وتسعى الخطة إلى معالجة مسألة الوقاية وحماية الضحايا وتفعيل الملاحقة الجنائية والتعاون الدولي وتنص على توفير ملاجئ منفصلة للذكور والإناث من ضحايا الاتجار.

٩٥- وبفضل التدابير المذكورة أعلاه واستعداد الحكومة للعمل مع أصحاب المصلحة الدوليين في التصدي للاتجار بالأشخاص في ملديف، رُقيت ملديف إلى المستوى الثاني في تقرير الولايات المتحدة المتعلق بالاتجار بالأشخاص الصادر في عام ٢٠١٤.

٩٦- وتعكف الحكومة أيضاً على وضع سياسات وطنية لإدارة الهجرة الهدف منها تحديد المشاكل والتحديات والاحتمالات الجديدة التي تنطوي عليها إدارة الهجرة في ملديف.

٩٧- ونظمت وزارة الخارجية أيضاً في عام ٢٠١٣ حملة إعلامية للتوعية بالاتجار بالبشر بعنوان "حملة الشريط الأزرق". ووفر البرنامج، بالتعاون مع وسائل الإعلام المحلية، حيزاً من البث الهوائي والمطبوع للمناقشة والمجادلة وإبداء الآراء بشأن الاتجار بالبشر في البلد. وأجرت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً دراسة استقصائية لتقييم الوعي بمسألة الاتجار بالبشر في منطقة ماليه.

٩٨- ولا تزال التحديات قائمة. ويشكل توفير تسهيلات الترجمة التحريرية تحدياً مستمراً. وفي ضوء التوصيات المقدمة، بدأت الحكومة تنظر في مسألة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

## خامساً- القضايا الهيكلية والتحديات الناشئة

### ألف- شدة تناثر السكان

٩٩- تتميز ملديف بحالة جغرافية قصوى، حتى بالمعايير الاستثنائية للدول الأرخيلية الصغيرة. فالجزر المرجانية الصغيرة التي تتألف منها ملديف وعددها ١١٩٠ جزيرة تنتشر في منطقة من المحيط الهندي تفوق مساحتها ٩٠.٠٠٠ كيلومتر مربع. ويبلغ مجموع سكان البلد حوالي ٣٤١.٣٠٠ نسمة يعيش ما يقرب من ٤٠ في المائة منهم في مدينة ماليه العاصمة، وهي من أكثر مدن العالم اكتظاظاً.

١٠٠- والجزر في ملديف صغيرة للغاية؛ فمن أصل ١٨٨ جزيرة مأهولة، لا يتجاوز عدد الجزر التي تفوق مساحة أراضيها كيلومتراً مربعاً ٣٣ جزيرة، ولا يقل عدد الجزر التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ نسمة عن ٧٥ جزيرة، وهو أكثر من ثلث المجموع، في حين أن نصف الجزر يقل عدد سكانها عن ١.٠٠٠ نسمة.

١٠١- ويعنى الصغر البالغ لحجم الجزر، سواء من حيث المساحة أو السكان، وبعد المسافات بينها، وجود افتقار شديد لوفورات الحجم. ويشكل هذا الافتقار لوفورات الحجم وارتفاع تكلفة



النقل بين الجزر أكبر عائق أمام تنمية ملديف من جميع الجوانب. وأشد ما يمكن الشعور بهذه العوائق عند تقديم خدمات الصحة والتعليم (حتى في المستويات الأساسية) وتوفير هياكلها الأساسية: ثمة حاجة إلى استيراد حل المواد وبالإضافة إلى ارتفاع تكاليف السلع الأساسية كالمواد الغذائية، تزيد تكاليف البناء في ملديف عدة مرات على ما هي عليه في البلدان النامية القارية. وتشكل هذه العوامل تحديات كبيرة لتوفير الخدمات الأساسية التي يكفلها الدستور.

## باء- المسائل الدينية

### التوصيتان ٩١ و ١١٩

١٠٢- ترفض ملديف التطرف الديني وقد شجبت وأدانت بشدة الأنشطة الإرهابية المضطلع بها باسم الإسلام.

١٠٣- وعلى الرغم من أن تاريخ ملديف في مجال توفير التعليم المجاني للجميع مصدر فخر، فإن ظهور مختلف الأفكار الدينية المتطرفة يجعل الحكومة، في الوقت الحاضر، تواجه تحديات ناشئة مثل الاعتراض على إرسال الفتيات إلى المدارس لتلقي التعليم الرسمي، فضلاً عن التحديات التي تواجهها أنشطة الغناء والرقص في المدارس. وعلى الرغم من تحديد هذه المشاكل على أنها ناشئة وتخص في الوقت الحاضر عدد قليلاً نسبياً من الناس، فإن الحكومة تعالجها بإسداء المشورة وتعديل الإطار التشريعي ليصبح إبعاد الأطفال عن المدرسة جريمة يعاقب عليها القانون.

١٠٤- وكان هناك أيضاً تغير في المواقف تجاه مشاركة المرأة في الحياة العامة بسبب النهج الدينية التي اعتمد البعض. ووردت تقارير عن زواج الأطفال خارج المحاكم، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والختان، ورفض تحصين الرضع، وتزايد قبول العنف. ويعني الزواج خارج المحكمة، وهو زواج غير شرعي، أن المرأة بعد الطلاق لا يمكن أن تطالب بنفقة الأطفال أو بتسجيل أطفالها. ويؤدي عدم تحصين الأطفال إلى استبعادهم من التعليم الرسمي.

١٠٥- وقد أدانت الحكومة بشدة ممارسات الزواج دون السن القانونية أو الزواج القسري، وعدم تحصين الرضع، وحرمان الفتيات والأطفال من الالتحاق بالمدارس. وتقر الحكومة بوجود هذه التحديات، وهي تعمل مع السلطات المعنية، بما في ذلك الزعماء الدينيين، لعرض القيم الحقيقية للدين والمجتمع.

## جيم- المخدرات

### التوصيتان ٨٧ و ١٢٠ و ١٢٢

١٠٦- شكل تعاطي المواد غير المشروعة مشكلة رئيسية في ملديف خلال العقود الثلاثة الماضية. وما فتئت المشكلة تتطور مع زيادة عدد متعاطي تلك المواد وانتشار ثقافة العنف

الإدماني الفرعية. وقدرت دراسة حديثة مشتركة بين الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن معدل الانتشار في ماله والجزر المرجانية بلغ ٦,٦٤ في المائة و٢,٠٢ في المائة على التوالي. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن أغلبية ساحقة (٩٢ في المائة) من متعاطي المخدرات تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً.

١٠٧- وكان إقرار قانون المخدرات في عام ٢٠١١، الذي ألغى صيغة عام ١٩٧٧، معلمة في الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة تعاطي المخدرات وما يتصل به من جرائم. وينص القانون على الجرائم والعقوبات ذات الصلة. وأُنشئت بموجب القانون محكمة منفصلة للمخدرات تنظر في جميع الجرائم التي ينص عليها هذا القانون. وبموجب القانون المنقح في عام ٢٠١١ لمواءمة الأحكام مع المعايير العصرية لتكون مطابقة لأفضل الممارسات الدولية، أنشأت الحكومة، لأول مرة، محكمة المخدرات المكلفة حصراً بإعادة تأهيل المدمنين وإدماجهم في المجتمع.

١٠٨- وهناك عدة حالات تعاون جارية مع هيئات الأمم المتحدة لتكملة أهداف القانون المذكور. وفي هذا الصدد، يُطلب من الوكالة الوطنية للمخدرات، التي أنشئت بمقتضى القانون، أن تنشئ مراكز لعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم. وتتعاون الحكومة أيضاً مع مراكز إعادة التأهيل في الهند وسري لانكا للسماح بطلبات السعي إلى إعادة التأهيل في الخارج، كما يجيز ذلك قانون المخدرات.

١٠٩- ويسمح القانون أيضاً للأطراف من القطاع الخاص بإنشاء وتسيير مراكز إعادة التأهيل. وتفرض العملية الحالية لإعادة تأهيل المدمنين طلبات كثيرة على قدرات مرافق إعادة التأهيل التي تسييرها الحكومة، وهي طلبات لا تلبها حالياً المراكز الموجودة. واعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ الإطار التنظيمي المتعلق بالترخيص للمراكز المملوكة للحكومة وللقطاع الخاص على السواء. وأُنشئت آليات للرصد كما وُضعت معايير دنيا. وقد رُخص لمراكز إعادة التأهيل التي تملكها الحكومة الآن بموجب اللوائح الجديدة ووضعت الحكومة إجراءات تشغيل موحدة لضمان حسن سير العمل في هذه المراكز.

١١٠- وتلقت الحكومة الدعم التقني لتوجيه الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وموظفي الوكالة الوطنية للمخدرات فيما يخص القانون ولرسم عملية التطور الاستراتيجي للوكالة من أجل تحسين قيامهم بأدوارهم المنصوص عليها في القانون.

## دال - عنف العصابات

### التوصية ٧٥

١١١- كشف تقييم سريع للحالة نُشر في عام ٢٠١٢ أن عنف العصابات في ملديف أصبح "شائعاً بصورة متزايدة وأصبحت طبيعة العنف أكثر وحشية" مع استخدام أنواع جديدة من المخدرات والأسلحة. وتفيد التقارير بوجود ما بين ٢٠ و ٣٠ عصابة مختلفة تعمل في ماله

وحدها، وكل مجموعة تضم من ٥٠ عضواً إلى ٤٠٠ عضوٍ. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن انهيار هيكل الأسرة أجبر بعض الشباب على الانضمام إلى العصابات والتماس الأمن والسلامة للأسرة.

١١٢- وقد أدى عنف العصابات إلى انتهاك حقوق الإنسان للسكان بشكل عام. وأدى إقرار قانون عنف العصابات في عام ٢٠١٠ إلى تجريم عنف العصابات والجريمة المنظمة؛ وينص هذا القانون على عقوبات محددة بالنسبة إلى إنشاء مجموعة أو عصابة من الأفراد وتشغيلها وارتكاب جرائم جنائية.

## هاء- توطيد الديمقراطية

١١٣- سنت ملديف دستوراً جديداً في عام ٢٠٠٨. ونص الدستور على نظام حكم متعدد الأحزاب في البلد، فمنح بذلك كل مواطن حق المشاركة بحرية في الأنشطة السياسية، وزاد من تعزيز ذلك قانون الأحزاب السياسية الصادر في عام ٢٠١٣.

١١٤- وأنشأت التغييرات المنهجية عدة مؤسسات جديدة تابعة للدولة تتمتع باستقلالية يضمنها الدستور وبسلطة كبيرة من الدولة. ويعني إنشاء عدد من هذه المؤسسات أيضاً أن تخفيف صلاحيات السلطة التنفيذية يفرض تحديات كبيرة للحفاظ على النظام السياسي في المجتمع.

١١٥- وتفاقت هذه التحديات بسبب الحقائق التي تملّي رعاية وتطوير نظام حكم جديد تماماً تحت أمام أنظار العالم. ويعني مستوى وعمق التدقيق الدولي مواجهة تحدّ هائل لضمان حصول دولة ملديف ومؤسساتها على الحيز الضروري لتتخذ قراراتها الخاصة وتبرز كمجموعة عضوية من المؤسسات المصمّمة لتوفير حلول محلية لتحديات محلية. وعلاوة على ذلك، تعني التوترات السياسية الطويلة التي أفرزتها المعارضة السياسية والتدقيق الدولي المستمر للمحاولات التي تبذلها الحكومة للحد من هذه التوترات أن على الحكومة أن تقضي مزيداً من الوقت في تفسير إجراءاتها للشركاء الدوليين بدلاً من التركيز على الحوكمة وتنفيذ التزاماتها السياسية والدولية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق الإنسان.

١١٦- وأدى هذا التعليق الخارجي والتدقيق العلني، في معظم الوقت، ببعض شرائح السكان إلى الشعور بالخيبة بشأن الروح والمكاسب الحقيقية للديمقراطية، وأدى بآخريين إلى الاعتقاد بأن العلاج النهائي لكل تظلم سياسي محلي يوجد على الصعيد الدولي بدلاً من المؤسسات المحلية المنشأة عن طريق عملية شاقة ولكنها ديمقراطية.

## واو- المناخ والتدهور البيئي

### التوصية ١٢٤

١١٧- يشكل تغير المناخ خطراً وجودياً على ملديف. وتُعد ملديف من أشد البلدان ضعفاً وأقلها قابلية للحماية من الآثار المتوقعة لتغير المناخ وما يرتبط به من تأثير من قبيل ارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من الظواهر المناخية الشديدة. وهي من أكثر البلدان انخفاضاً في العالم. فأكثر من ٨٠ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في ملديف يقل ارتفاعها عن متر واحد فوق مستوى سطح البحر، ويقع ٤٤ في المائة من مستوطنات جميع الجزر في حدود ١٠٠ متر من الخط الساحلي ويتأثر أكثر من ٩٧ في المائة من الجزر المأهولة من تآكل الشواطئ. ويمكن أن تكون الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، مدمرة وتهدد بقاء الدولة القومية في حد ذاته.

١١٨- وتتبع الحكومة في إطار سياستها العامة المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ نهجاً قائماً على الحقوق يهدف إلى إدارة الأبعاد الإنسانية لتغير المناخ إدارة سليمة. وترى الحكومة أن التكيف ينبغي أن يدعم سبل كسب العيش والمجتمعات المحلية في كفاحها من أجل التكيف مع تغير المناخ. وينظر إطار السياسة العامة إلى البيئة الطبيعية على أنها مفتاح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويتضمن إطار السياسة العامة لتغير المناخ في ملديف أربعة أهداف استراتيجية توفر مساراً من أجل نهج متكامل. وهذه الأهداف هي (١) ضمان وإدماج التمويل المستدام في فرص التكيف مع تغير المناخ والتدابير الإنمائية الخفيفة الانبعاثات؛ (٢) تعزيز مستقبل إنمائي خفيض الانبعاثات وضمن أمن الطاقة للملديف؛ (٣) تعزيز إجراءات وفرص التكيف وبناء مستقبل قادر على التكيف مع تغير المناخ لمعالجة أوجه الضعف الحالية والمقبلة؛ (٤) غرس عمل الدعوة والتوعية فيما يخص تغير المناخ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في مجالات شاملة لعدة قطاعات.

## زاي- القيود المفروضة على القدرات

١١٩- من أكبر التحديات التي تواجهها ملديف الافتقار إلى مهيئين مدربين ومؤهلين في جل القطاعات. وتعيش ملديف أيضاً، شأنها شأن بلدان صغيرة أخرى، تجربة هجرة الأدمغة المرتبطة بعدم توافر الفرص في أرض الوطن.

١٢٠- وعند إعمال حقوق الإنسان المكرسة في الدستور، من المهم إعداد الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة. وتواجه ملديف أيضاً تحديات في الوفاء بالتزاماتها الدولية لحقوق الإنسان بسبب نقص القدرات. وسيشكل هذا النقص تحدياً مستمراً بالنسبة إلى ملديف.

## سادساً - خاتمة

١٢١- عندما خضعت ملديف للاستعراض الأولي في عام ٢٠١٠، كان لديها عدد قليل من القوانين العصرية وهيكل مؤسسي هزيل مما هو مطلوب من مجتمع ديمقراطي. وخلال السنوات الأربع الماضية، واصلت ملديف عملية "وضع علامات" على قائمة المهام المنجزة في رحلة انتقالها إلى مجتمع ديمقراطي. وواجهت في رحلتها مياهاً عاصفة لم تواجه مثلها من ذي قبل لأن المؤسسات الديمقراطية للدولة لا تزال تواجه مجموعة من المشاكل، بما في ذلك تحديات التأسيس الأولي وكون الأضواء الدولية مسلطة عليها.

١٢٢- وتصر حكومة الرئيس عبد الله يمين عبد القيوم على الحفاظ على زخم عملية التوطيد الديمقراطي. وتؤمن الحكومة بقوة بأن تعميق الهياكل والعمليات الدستورية أمر ضروري لازدهار الحكم الديمقراطي في البلد. والحكومة مصممة على منع أي انتكاس وعلى تجنب انهيار النظام الديمقراطي. وهي عازمة على الحفاظ على أصالة رحلتنا الديمقراطية ببقائها مخصصة للدستور والقوانين.

١٢٣- وتعرب ملديف، بمناسبة الاحتفال بذكرها السنوية الخمسين كبلد مستقل ذي سيادة، عن فخرها بالتقدم الذي أحرزته في المجالين الاقتصادي والسياسي وفي بناء مجتمع يمثل للمعايير الدولية ويحتفظ بطابعه الفريد وقيمه التقليدية وثقافته. ويحتفل الملديفيون بمجتمع بلدهم المعطاء والحيوي من الناحية السياسية. ولا تزال ملديف على استعداد للعمل بشكل بناء مع الشركاء الدوليين في جميع الجهود الرامية إلى مواصلة توطيد دعائم الديمقراطية عن طريق غرس القيم وتعزيز حقوق الإنسان في مناخ قوامه الاحترام المتبادل ومن خلال الحوار والشراكة.

## مرفق

## تشكيل اللجنة الدائمة للاستعراض الدوري الشامل

- ١- وزارة الخارجية (الرئيس)
- ٢- مكتب المدعي العام (نائب الرئيس)
- ٣- مكتب الرئيس
- ٤- وزارة الداخلية
- ٥- وزارة التعليم
- ٦- وزارة الصحة
- ٧- وزارة القانون والشؤون الجنسانية
- ٨- وزارة البيئة والطاقة
- ٩- وزارة الشباب والرياضة
- ١٠- وزارة الإسكان والهياكل الأساسية
- ١١- وزارة الشؤون الإسلامية
- ١٢- اللجنة الملديفية لحقوق الإنسان
- ١٣- شبكة الديمقراطية في ملديف
- ١٤- منظمة ترانسبارنسي ملديف